Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد: 05/العدد: 01
(جوان2021) ص: 77-93

مكافحة الفساد في الجزائر: توجه إصلاحي جدي أم سعي لكسب رهانات سياسية؟

Fighting corruption in Algeria: A serious reformist or seeking to win political bets ?

علاق جميلة[1]*، بولمشاور رباب [2]

ALLAG Djamila[1], BOULMCHAOUR Rabab[2].

[1] جامعة قسنطينة3 – صالح بوبنيدر (الجزائر)

rafika_80@hotmail.fr

[2] جامعة قسنطينة3 – صالح بوبنيدر (الجزائر)

Rabab.boulemchaour@univ-constantine3.dz

تاريخ الإرسال: 2020/07/12 تاريخ القبول: 2020/07/14 تاريخ النشر: 2021/06/10

ملخص:

يناقش المقال موضوعا يرتبط بالتهديدات والمخاطر التي تنطوي عليها مسارات العولمة، فمن أهم ما قادت إليه عولمة الفساد، الذي أصبح آفة الدولة الحديثة بفعل إفلاس نظم الحكم وتراجع شرعيتها الداخلية والخارجية، بالإضافة لضعف الأداء المؤسساتي الذي كان وبالا على الأفراد والمجتمعات.

وقد تعددت أوجه الفساد في الجزائر وتنوعت مظاهره، منها ما تعلق بالسلطة ونظام الحكم، ومنها ما ارتبط بالهيكل البيروقراطي للدولة، ما أفرز كثيرا من الممارسات التعسفية.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد، الإصلاح، الرهان السياسي، العمل الجمعوي.

Abstract :

The article discusses an important topic related to the threats of globalization, such as the globalization of corruption which has become a challenge of the modern state as a result of weak system of government, and a decline in its local legitimacy and abroad.

There are many aspects of corruption in Algeria and its manifestations diversified, including those related to power and the system of government, including those related to the bureaucratic structure of the state, which resulted in many arbitrary practices.

Key words: Anti-corruption, Reformation, Political betting, Associative work.

* المؤلف المرسل.

1.مقدمة:

يشكل الفساد ظاهرة قديمة قدم الوجود الإنساني ذاته، ارتبط شيوعه بنشأة الدولة الحديثة، لتزداد حدته في العصر الحديث متزامنا مع تشكل النظم السياسية، والتحولات المجتمعية التي شهدها العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية، غير أنها أخذت في الجزائر مستويات خطيرة، وبلغت مؤشراتها معدلات هي الأعلى عالميا، وتأتي أحداث ما عرف بالربيع العربي لتؤكد حقيقة أن انتفاضة الشعوب العربية لم تكن ضد النظم الاستبدادية الحاكمة، بقدر ما كانت ضد الفساد ومريديه، فالفساد أصبح متلازمة الدولة الحديثة، يوازي خطورة الإرهاب والجريمة المنظمة.

المشكلة البحثية:

يبرز الفساد كواحد من أكثر العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي والبناء السياسي والمجتمعي، ولا يفوتنا التأكيد على أن مكافحته أصبحت مدخلا مهما لترسيخ الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر، وبناء عليه نطرح الإشكال التالي:

كيف تتعامل الجزائر مع معضلة الفساد في ظل تحولات الربيع العربي التي تقر بعودة مؤشراته بقوة؟ وبأي شكل انعكست قضايا الفساد على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي؟ حيث لا يكفي مكافحته بإقرار التشريعات والقوانين، بل لا بد من دمج كافة الفواعل من سلطة إعلامية استقصائية وعمل جمعوي ومجتمع مدني.

لسهولة التعاطي مع السؤال المركزي نبني فرضية عامة تربط بين مختلف متغيرات الورقة البحثية على النحو التالي: لا بد أن تسير سياسات مكافحة الفساد في الجزائر متزامنة مع إقرار الحقوق والحريات، وتكريس دولة القانون والمؤسسات.

بما يعد إجراء وقائيا ضروريا لبناء الثقة بين النخب الحاكمة ومحكوميهم، وإعطاء الفرصة لفعاليات المجتمع المدني وغيرها من القوى غير الرسمية لتنفيذ أفكارها واقتراح حلول للمشكلات المطروحة.

2 .تأثير الفساد على تحجيم وظائف وأدوار الدولة

كان لمجموع التغيرات التي مست هرمية السياسة العالمية بنيويا وهيكليا، الأثر الحاسم على تآكل نظام الدولة الأمة، الذي إن كانت العولمة لا تعمل على حله وتفتيته، إلا أنها لم تتركه سليما تماما، حيث تقوم الصياغات الجديدة للتنمية السياسية على ربطها بالقيم السياسية السائدة في المجتمع، فالقيم التي تتميز باللاعقلانية هي قيم غير محفزة للتنمية السياسية، فتتحول إلى سيف ذو حدين، قد تكون حاملة لأفكار الفساد والمحسوبية وانعدام المسؤولية، كما قد تكون محفزة لاحترام القانون والنظام، ومرتبطة بقيم النزاهة والمسؤولية[1].

شهدت فترة التسعينات انتشارا غير مسبوق للفساد بسبب تنامي الدعوة إلى التحرير الاقتصادي والانفتاح الديمقراطي، تحول معها الفساد من هاجس داخلي إلى انشغال عالمي، وأصبحت تحتل مكافحته موقعا مهما في برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

وبالاعتماد على الفساد كمتغير تفسيري لتحليل ظاهرة الحكم، يمثل سوء استخدام السلطة والنفوذ لغايات شخصية والانتفاع على حساب الآخرين، فاعتبره **صامويل هنتنغتون** "سلوك الموظف العام، عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة"[2]، يرتبط بعديد المستويات الوظيفية والبيروقراطية، السياسية، المالية والاقتصادية، ويتضمن العناصر التالية[3]:

- غياب المنظومة القيمية للمجتمع، ما يعني ضعف الضوابط الأخلاقية والاجتماعية المتحكمة في سلوك الفرد.
- البحث عن الريع المالي والكسب غير الشرعي بشتى الطرق والوسائل، واستغلال المناصب العليا لتحقيق الثراء والتربح الشخصي، فهو محصلة إساءة استخدام القوة العمومية أو المنصب أو السلطة لصالح المنفعة الخاصة، عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ، المحسوبية أو الغش.

كما تبين للمحللين أن الفساد هو نشاط تتزايد صعوبة تفكيكه عن التأثيرات الأوسع لعمليات الاحتيال والجريمة المنظمة، والسرقات على المستويات الدولية واسعة النطاق[4]، عرفته منظمة الشفافية العالمية على أنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"[5]، يمثل نهب المال العام أهم مظاهره، إذ يؤدي انتشاره إلى كبح التنمية، كما يقوض الشرعية الحكومية.

تعتبر الرشوة والاختلاس والابتزاز إحدى مظاهر الفساد التي تنشأ بسبب "معضلة الفعل الاجتماعي"، هذه الأخيرة كلما تجذرت تتحول إلى مصيدة اجتماعية يصعب الإفلات منها، يعبر ذلك عن وضع يكون فيه الفساد أمرا مستساغا وطبيعيا، بل يعجز الأفراد عن تصور إمكانية تسيير شؤونهم الحياتية دون تعاطي بعض مظاهر الفساد[6]، يقود إلى التشكيك في فعالية القانون وقيم الثقة والأمانة، علاوة على تهديده المصلحة العامة، ما يؤدي لترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية، يزيد من سلطة الأثرياء، ويوسع الفجوة بين الطبقات، بما يؤثر سلبا على شريحة الفقراء، من المهمشين سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا[7].

ففي إفريقيا مثلا أقيمت عديد المشاريع مثل الطرق والمصانع، ثم هجرت بسبب الفساد، إذ استفادت عديد الأطراف محلية ودولية من مفهوم "**الدولة العصابة**"[8]، التي مولت حروبها عبر استنزاف الموارد مقابل الحصول على السلاح، فبفعل العولمة سقطت الحدود التي كانت تجعل من الفساد مجرد شأن داخلي يخص دول الجنوب، فالرشوة في الصفقات والمعاملات العالمية تتم بين دول نامية وأخرى صناعية، كما أن تهريب الأموال وغسيلها يتجه إلى الشمال[9].

مع ذلك فظاهرة الفساد ليست حكرا على دول الجنوب، لكن يزدهر بدرجة ما في معظم المجتمعات تقريبا، فأمريكا وحدها تسجل فقدان 600 بليون دولار نتيجة عمليات الاحتيال رغم آلة التنفيذ والرقابة القانونية الفعالة[10]، فآلة الفساد داخل الدولة تعمل على عرقلة تطوير إدارة ناجعة وفعالة، وإعاقة إعادة الإصلاح الاجتماعي، كبح التمثيل الجيد

والمحاسبة، بما يؤدي تدريجيا إلى تآكل المؤسسات وحماية المكتسبات غير الشرعية، ضمن عملية إضعاف المنافسين والمصلحين المحتملين.

كما يمكن للمنافسة أن تكون مصدرا للعمل المحظور، فأدت التجاوزات التي شهدها تمويل الحملات الانتخابية إلى فضائح في أوربا الغربية والولايات المتحدة، كما حلت المساهمات غير المشروعة للأحزاب السياسية في الديمقراطيات الناشئة محل الرشاوي في الديكتاتوريات، وبالتالي التكاليف الباهضة لعملية التنافس على المنصب جعلت المرشحين وأحزابهم في حاجة ماسة للمال، وفي استطلاعات للرأي العام العربي أكدت أن 72% من الشعوب العربية (في دول الربيع تحديدا مصر، تونس، ليبيا، اليمن، سوريا والعراق) انتفضت ضد الفساد.

وتبدو المؤشرات الدولية المعمول بها في تفسير ظاهرة الفساد عديدة منها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ومؤشر ضبط الفساد الصادر عن البنك الدولي[11]:

1- فعالية الحكومة: يقيس المؤشر مصداقية الحكومة والتزامها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نوعيتها وتنفيذها، وكذا الليونة في ممارسة الإجراءات المتصلة بحرية الاستثمار، حقوق الملكية، حرية العمل، حرية السياسة الضريبية.

2- ضبط الفساد: يقيس بعض مدركات الفساد منها تقديم أموال غير قانونية إلى الموظفين الرسميين والقضاة، والفساد بين المسؤولين الحكوميين.

3- إبداء الرأي والمسائلة: هناك تضييق في مجال حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية الإعلام والمشاركة في الحياة السياسية.

4- الاستقرار السياسي: يتعلق بتنظيم المؤسسات وممارسة مهامها، والسبب يعود إلى عدم وجود استقلالية بين الهيئة القضائية والهيئة التنفيذية.

ويقترح الباحث جواكيم آنقر التدابير التالية للإفلات من المصيدة الاجتماعية، التي تترتب عن نفاذ الفساد والمفسدين في جسم الدولة والمجتمع معا[12]:

- تعزيز وظائف الرقابة عبر تفعيل هيئات مستقلة لمراجعة الحسابات.
- ضمان حرية وسائل الإعلام وتمكين مؤسسات المجتمع المدني.
- تغيير منظومة الحوافز، وتعزيزها بتعيينات تستند لمعايير الجدارة والاستحقاق.
- تعزيز المنظومة القيمية عبر مدونة سلوك تتسلح بمنظومة أخلاقية في تدبير الشأن العام، تعيد الثقة في مؤسسات الدولة وجودة الخدمات التي تقدمها.

3 .توجهات الدولة الجزائرية لمكافحة الفساد

تتباين مستويات الفساد بتباين النظم السياسية، فينخفض مستواه في النظم التي تقيم ضوابط مؤسسية فعالة بين أضلاع الحكم الثلاثة (التشريع، التنفيذ والقضاء)، فتقل فرص الفساد ويزدريه المجتمع، في الوقت الذي تفتح فيه أبواب المسؤولين أمام أصحاب المصالح، وترتفع مستويات الفساد حيثما تضعف الآليات المؤسسية لمكافحته، فيتفشى لدرجة يصبح معها أمرا مقبولا ومسموحا به[13].

والجزائر شأن كثير من دول العالم حاولت مجارات التوجه العالمي لمكافحة الفساد، من خلال سن ترسانة من التشريعات والقوانين.

أ- على صعيد القوانين الرادعة:

تبنت الجزائر منظومة تشريعات جاءت ضمن مسار إصلاح العدالة على امتداد العشر سنوات الماضية، بالنظر للمخاطر التي تنطوي عليها الظاهرة، التي لخصها الأمين العام الأممي الأسبق **كوفي عنان** في "اعتبارها تهديدا حقيقيا للديمقراطيات وسيادة القانون في العالم، وحافزا لانتهاك حقوق الإنسان، مدمرا للأسواق ومقوضا للرخاء، علاوة على كونه مدخلا للجريمة والإرهاب"[14].

تماشيا مع التوجه العالمي في مكافحة الفساد، تبنت الجزائر مجموعة تدابير، شكلت خارطة طريق لتجفيف منابع الفساد من قبيل:

- استحداث الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (African peer review mecanism)[15]، تختص بتقييم أداء وبرامج الدول الإفريقية الأعضاء فيها، وفقا للمبادئ الواردة في إعلان "الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد"، بهدف ترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد.
- المصادقة على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003، المتعلقة بمكافحة الفساد منذ 19 أفريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، حيث تم من خلالها إصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة[16].
- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته من بين ما جاء فيه المادة 15 حول مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحة تدابيره مثل: اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، إعداد برامج تعليمية تربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع، علاوة على تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد والفاسدين، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء[17]، وهي استثناءات قوضت في الحقيقة حسب بعض المحللين جهود محاربة الفساد في مهدها.
- اهتمت الجزائر بظاهرة الفساد الإداري وتفشي الجريمة الاقتصادية بشكل رهيب، فحاولت بكل ما في وسعها التصدي لهذه الآفة على كل المستويات، بإدخال العديد من التعديلات على القوانين المعنية منها قانون العقوبات والإجراءات الجزائية، إلى أن عمدت إلى إصدار القانون رقم 06-01 سابق الذكر، والذي

نص في بابه الثالث على تنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته[18]، بالرغم من أنه ليس من صلاحياتها حسب ما نص عليه القانون الحصول على تصاريح المسؤولين وكبار المنتخبين في الدولة من الوزراء، السفراء، الولاة والنواب، حيث يخضع هؤلاء لنظام مغاير على مستوى المحكمة العليا.

- حجب التمويل الخارجي عن المجتمع المدني، والاكتفاء بالتمويل المحلي بموجب القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات، من خلال إحكام الرقابة على العمل الجمعوي، حيث تخضع أنشطته وكشوفاته المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة.
- وينص ذات القانون على أن المساعدات المالية من الجمعيات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية مرفوضة، ما لم تكن في اطار التعاون والشراكة مع الحكومة الجزائرية[19]، وقد يجد ذلك مبرره في الأحداث التي تعيش على وقعها دول الجوار في الشرق والغرب، وبالتالي التخوف من استغلال ذلك للتدخل في الشؤون الداخلية.

أما على صعيد المؤسسات المخولة لمحاربة الفساد، حاولت الجزائر تفعيل دور مؤسساتها القانونية ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك بعد مصادقتها على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد، حيث نصبت بالإضافة الى المجالس والهيئات الوطنية المنصوص عليها دستوريا، هيئات وطنية منها:

- **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته** على أن تكون سلطة إدارية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ضمان استقلال الهيئة من خلال الحماية التي تؤمن لأعضائها وموظفيها من شتى أشكال الضغوط والتهديد، ترفع تقريرها إلى رئيس الجمهورية مباشرة، وتنظر كثير من الأوساط

المدنية العاملة في الميدان بعدم الرضا لقيام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بتعيين أعضاء الهيئة[20]، ما يعني التأثير على نشاطها وتوجيهه.

- **مجلس المحاسبة** الذي خول له الدستور صلاحيات واسعة تمكنه من تقديم تقارير سنوية الى رئيس الجمهورية، تخص تسيير المال العام وطرق إنفاقه.
- **الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان**، حيث كشفت التقارير حقائق مروعة تؤكد تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر.

كما يوجد أيضا الى جانب هذه الهيئات، مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في حقول عديدة، منها الاقتصادي، كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمطالب بتقديم تقريره السنوي، يضع فيه الحكومة أمام مسؤولياتها، بالإضافة إلى الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك، الديوان المركزي لمكافحة الفساد والمفتشية العامة للمالية، التي لا تقدم أبدا تقارير علنية حول نشاطها وغيرها من الهيئات[21].

بصفة عامة ليست لهذه الهيئات أية صلاحيات في الميدان، علاوة على أن أي تسيير للدولة بطريقة جيدة وفي ظروف عادية لا يتطلب كل تلك الهيئات، فمكافحة ظاهرة الفساد قبل أن تترجم إلى آليات وميكانيزمات هي إرادة سياسية قوية.

ب-نجاعة مكافحة الفساد: هل من جدوى؟

تحظى قضايا الفساد في الجزائر باهتمام بالغ لدى فئات عريضة من الرأي العام والطبقة السياسية، حيث عرفت العشر سنوات الأخيرة سلسلة من المحاكمات الشهيرة في قضايا الفساد.

وتتوقف نجاعة الاستراتيجيات الرامية لمكافحة الفساد على مسألتين يتوجب إدراجهما في أي جهد وطني للإصلاح، بما يكرس لنظام من النزاهة يعالج الفساد في القطاع العام، من خلال الإجراءات الحكومية ومشاركة المجتمع المدني[22]: الأولى تستهدف فرص الفساد

بالحد منها عن طريق الإصلاح المنتظم، بينما الثانية هي مقاومة نزعته عن طريق الإنفاذ الفعال والردع.

على هذا الأساس تبدأ الإصلاحات في شق طريقها، فيعززها الساسة وواضعوا السياسات وناشطوا المجتمع المدني، ولعل توفر وسائل الإعلام الكفأة والمستقلة يساهم في نضج الجهود ضد الفساد، حيث ينظر للصحافة الاستقصائية باعتبارها معنية في الأساس بالكشف عن أوجه الفساد، والانحراف والقصور في أداء مؤسسات المجتمع وهيئاته، من خلال ممارسة دور رقابي يوازي دور البرلمانات والمجالس النيابية، بالشكل الذي يمكنها من تحمل أعباء رسالتها في الحفاظ على موارد المجتمع ودعم الأجهزة الرقابية في الاضطلاع بأدوارها[23].

وقد برزت حركة المنقبين عن الفساد كقوة منذ مطلع القرن العشرين، واستمرت تتنامى ويزداد دورها وتأثيرها حتى تأسس اتحاد المندوبين والمحررين الاستقصائيين في أمريكا 1976[24]، كجماعة غير ربحية هدفها تنمية دور الصحافة الاستقصائية.

يأتي هذا التوجه الإيجابي لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية في إطار الحرص على تحقيق التنمية المستدامة والحد من التبعات السلبية للفساد اجتماعيا واقتصاديا، والحد من هدر موارد الدولة، مقابل الاستغلال الأمثل لثمار الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، واستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد قاطرة النمو الاقتصادي في الوقت الراهن[25]، ويبقى الفيصل في راهن الحال أن الجزائر ليست بحاجة إلى مؤسسات لمكافحة الفساد والرشوة، بقدر حاجتها الملحة إلى عدالة قوية ومستقلة، قاض نزيه ووكيل جمهورية حر يمكنه تحريك قضايا الفساد بكل استقلالية.

4 .الرهانات السياسية لمكافحة الفساد في الجزائر

أقبلت الجزائر منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي على تجربة هدفها المعلن بناء الديمقراطية، من خلال الشروع في إصلاحات شاملة اقتصادية وسياسية اعترضتها مصاعب عدة، ومنذ 1996 تكرس بناء مؤسسي تعددي مضمون بدستور ونصوص أساسية تعددية[26].

ومن المتعارف عليه في الأدبيات أن الأنظمة الديمقراطية تبني بقاء أحزابها الحاكمة على مبدأ مكافحة الفساد، لأن ظهور أية فضيحة لدى أي طرف حكومي كان أو معارضة تؤدي حتما إلى سقوطه السياسي، رغم أن ما يحدث في الجزائر هو العكس تماما، حيث يكافح في الجزائر الفاسدين الصغار للتغطية على أضلع الفساد الضخمة، بغرض تصفية حسابات سياسية ضد الخصوم، في حال انقلاب موازين القوى داخل دواليب الحكم[27].

والنتيجة أصبحت الجزائر سيئة السمعة في مجال مكافحة الفساد، حيث تدحرجت في آخر تصنيف لمنظمة الشفافية العالمية إلى المركز 112 عالميا من أصل 180 دولة، بعد أن كانت في المرتبة 108 و88 عامي 2016 و2015 على الترتيب، محتلة بذلك المركز العاشر عربيا والثالث مغاربيا بعد تونس والمغرب[28]، ما يبدو منافيا تماما لمنطق السلطة وخطابها الرسمي المتداول عن تطور آليات مكافحة الظاهرة عبر الهيئات والقوانين.

وحسب المفكر السوري **برهان غليون** فإن صيرورة التحول المطلوبة عربيا تكمن في تغيير وعي الأفراد وتعزيز فرص تضامنهم، تعاونهم وتنظيمهم، وهي ثمرة جهد متواصل محوره الحقيقي تحرير الإنسان[29]، ما يمهد لنقلة كيفية بعيدا عن التمردات الشعبوية التي أدى إخفاقها لتعزيز الاستبداد أكثر دون القضاء عليه.

5 .مكافحة الفساد كمدخل للتمكين للديمقراطية المشاركاتية

عادة ما تكون النظم التسلطية حاملة لقيم متخلفة، ويبدو البديل في تعزيز العمل الجمعوي وتكريس قيم المجتمع المدني القائمة على المواطنة، الحرية والمساواة، المسؤولية والتعددية، ما يدفع ليس فقط لانفتاح النظام، بل الارتقاء بهذا الانفتاح ليتجاوز مرحلة المنافسة ويؤسس لمرحلة المشاركة[30]، فتوفير الديمقراطية يستدعي توفير المناخ المناسب لها الشفافية، المساءلة والمحاسبة كضمانات ضرورية تحمي هذه الديمقراطية من الفساد، وبالتالي يشترط الولوج في مسارها تبني سياسات متكاملة لمكافحة الفساد.

في الوقت الذي عبرت فيه دساتير الجمهورية الأولى 1963، 1976، 1989 عن عصر الاحتكار السياسي، إلى تشبع الحياة السياسية بعشرات التشكيلات الحزبية نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، علاوة على نمو الجمعيات والنقابات، ثم الاحتقان الداخلي الدموي، حيث أدت عزلة وترهل نظام الحكم إلى شرخ عميق بين النخب الحاكمة وعموم الجماهير، متبوعا بأزمة اقتصادية ومجتمعية خانقة.

- جاء دستور 1996 مؤكدا على ضرورات إشراك الفرد في تسيير الشؤون العمومية، فاتخذت المشاركة الشكل السياسي ممثلة في صورة الاستفتاء، حيث الأحزاب السياسية أهم القنوات، كما يمكن للجمعيات والنقابات فتح قناة حوار لتحقيق مطالب الفئات الشغيلة.
- تعزيز المشاركة المحلية من خلال إشراك المواطنين في عملية صنع القرار الإداري محليا، عن طريق البلدية باعتبارها الوحدة القاعدية متبوعة بالولاية.
- تكريس المشاركة المحلية في المادتين 15 و16 من ذات الدستور، نصت الأولى على أن الجماعات الإقليمية للدولة ممثلة في البلدية والولاية هي الجماعة القاعدية، بينما أكدت الثانية على أن المجلس المنتخب هو قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[31].

يعد دمج المواطنين محليا من خلال تفعيل العمل الجمعوي وسيلة هامة لإرساء قواعد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، من خلال إشراكهم على المستوى المحلي لتحسين نظم الإدارة العامة وضبط الفساد والانحراف، تكون هذه الطريقة فعالة إذا تزامنت مع وعي المواطن، فالحكومة التي تستجيب لاحتياجات الفقراء تستطيع تحسين نوعية عيشهم، كما أن رفع مستوى إدارة الحكم يعد عنصرا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والسياسية.

ويرجع الفشل في مكافحة الفساد في الجزائر، إلى هيمنة منطق الزبونية السياسية لأنظمة الحكم القائمة التي تسعى لمقايضة الولاء بالريع، ما ينعكس على تحييد المؤسسات عن لعب الدور الرقابي، علاوة على استمالة واختراق الكثير منها لتمارس أدوارا مرسومة لها سلفا، ما أدى لسعي الناشطين للتربح على حساب الرسالة التي قامت من أجلها تنظيماتهم.

ففي الوقت الذي أصبح فيه الفساد ثقافة في المجتمعات، تصبح مكافحته أمرا شديد التعقيد، حيث لا يعود مرتكبه مدانا في أوساط المجتمع، وتغدو الأخلاقيات السائدة متقبلة للمخالفات والتجاوزات، تصير معها الرشوة من الممارسات المألوفة كما لو كانت المقابل المشروع لخدمة معينة، يبجل الثري بغض النظر عن مصادر ثروته[32].

رغم كل ما سبق لا بد الانتباه إلى أن مكافحة الفساد ليست مهمة مؤسسات الدولة فحسب، لذا لا يمكن النظر للعمل الجمعوي على أنه في وضعية تحدي لها، فهي تملك مخزونا من القيم يمكنها حشد وتعبئة الجماهير بطريقة لا تستطيع مؤسسات الدولة تحصليها، لذا كان لزاما ترميم العلاقة بين الكيانين لتوحيد الجهود ضد الفساد، فالمجتمع المدني إذا كان يتمتع بحرية التنظيم والعمل، يستطيع أن يصبح شريكا أساسيا في تطوير وتعزيز الممارسات النزيهة في معاملات القطاع العام، كما يحمل إمكانية وضع قواعد اجتماعية قوية للسلوك المهني، ما يقدم دعما قويا للإصلاح[33].

يمر ذات الأمر عبر تطوير نظرة النخب الحاكمة للديمقراطية، التي لا تتوقف عند مفاهيم التداول والانتخابات والمشاركة، إنما الاتجاه نحو مأسسة العمل الجمعوي وجعله

شريكا حقيقيا في مكافحة الفساد، تعزيزا للمبادرات المتمحورة حول مفاهيم الشفافية والحكم الراشد، ومع عدم إنكار الإطار الدولي للتصدي للفساد تبقى المسألة داخلية بامتياز، نظرا لتعدد الآليات التي تملكها المجتمعات في ذات السياق، من ضبط اجتماعي ورقابة سياسية وبرامج وفواعل مدنية، بالشراكة مع البرلمان والمجالس المحلية والسلطة الإعلامية[34].

6 .خاتمة

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الجزائر، وفي ظل فقدان الدولة للكثير من قدراتها والتزاماتها التنموية، أصبح الفساد من المؤشرات التي تعكس في حجمها طبيعة البناء الاجتماعي السائد، ومن جملة النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- رغم اختلاف مستويات ظاهرة الفساد وتداعياتها، أصبح لزاما توحيد الجهود للتصدي لها حكوميا كانت وغير حكومي، أفرادا ومؤسسات ومجتمع مدني، حيث يتطلب الحد المستمر من الفساد ومعالجة الظروف التي يتولد ويتغذى عليها بذل جهود طويلة الأمد وصرف موارد كبيرة، فالإصلاح الحقيقي والشامل يترافق مع إجماع وطني ودعم جماهيري يمس مختلف القطاعات.
- يمثل الفساد معبرا آمنا لشتى التهديدات والمخاطر، علاوة على استقطاب المفسدين على نطاق محلي كما عابر للحدود.
- يعكس الإصلاح ومكافحة الفساد عملية متكاملة تتسم بالشمولية، الديمومة والاستمرارية لا يمثل استئصال الفساد والقضاء عليه إلا أحد حلقاتها، بشكل ينعكس على بناء السلم والأمن الاجتماعيين.
- تنطوي استراتيجيات الإصلاح ذات الاستمرارية والطويلة الأمد، على إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية قاعدية، لا أن تكون حملات موسمية لكسب رهانات انتخابية وسياسية.

في الوقت الذي لا ينتظر فيه الكثير من سياسات وإجراءات مكافحة الفساد في الجزائر، التي لا تعدو أن تكون حسب بعض المحللين برنامجا للتكيف الإصلاحي الذي تفرضه المؤسسات الدولية، تبقى النجاعة في استئصال الظاهرة عبر إشراك مختلف الفواعل والقوى، فالإصلاح الحقيقي والشامل يترافق مع إجماع وطني ودعم جماهيري.

الهوامش والمراجع:

1 صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، أفريل 2007، ص 57.

2 حسينة شرون، "العلاقة بين الفساد والجريمة"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 58.

3 أنطوان مسرة، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، المستقبل العربي، عدد 310، 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 127.

4 غلين. تي – وير و غريغوري بي . نوون، "ثقافة الفساد في الدول الخارجة من النزاع والدول النامية"، في: تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف، تحرير أنطونيا تشايز ومارثا ميناو، ترجمة: فؤاد السروجي (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 255.

5 خالد عبد العزيز الجوهري، "الفساد رؤية تحليلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، 2001، ص 233.

6 صالح زياني، مرجع سابق، ص 63.

7 قانة زكي، "الحكم الرشيد ومحاربة الفساد"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد، ص 204.

8 خالد حنفي على، الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا، السياسة الدولية، تاريخ التصفح (2015/09/08)، على الرابط التالي: https://www.facebook.com/rcrcsudan/posts/1471011646444632

9 فتيحة حيمر، "العولمة وإشاعة الفساد"، مجلة فكر ومجتمع، العدد الثالث عشر، جويلية 2012، ص 177.

10 غلين. تي – وير و غريغوري بي . نوون، مرجع سابق، ص 265.

11 محمد بن عزوز، "الفساد الاداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته– حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2006، ص ص 216/214.

12 زياني صالح، مرجع سابق، ص ص 64/63.

13 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم: مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1998، ص ص 10/09، على الرابط التالي: تاريخ التصفح (2010/12/02) http://www.nazaha.iq/search_web/edare/4.pdf

14 خالد حامد، "المجتمع المدني ومحاربة الفساد"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 47، سبتمبر 2016، ص ص 197/196.

15 أنشئت في قمة الاتحاد الإفريقي في ديربان، جنوب إفريقيا، جويلية 2002، تحت القرار رقم 57/7 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، تقوم جدوى تأسيسها على الفحص والتقييم المنظم لأداء دولة معينة، من طرف دول أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة، والامتثال بتأسيس معايير ومبادئ متفق عليها.

16 محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص 210.

17 قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 09/0 .

18 فضيلة عاقلي، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

19 شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015/2014، ص 115.

20 تظم سبعة أعضاء هم: رئيس الهيئة محمد سبايبي، والأعضاء الستة الآخرين: خديجة مسلم، ماية فاضل، عبد الجليل كسوسي، نبيلة بوخبزة، عبد المالك يعقوبي وعبد الكريم بالي.

21 محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص 211.

22 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 11.

23 إيناس أبو يوسف وآخرون، دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية (مصر: مؤسسة فريدرش إيبرت، 2016)، ص 30.

24 إيناس أبو يوسف وآخرون، مرجع سابق، ص 32.

25 نوزاد عبد الرحمان الهيتي، الحكم الصالح في الوطن العربي: قراءة تحليلية، تاريخ التصفح (2013/02/10)، على الرابط التالي: *www.transparency.org.kw.au-ti.org*

26 صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري والعولمة السياسية: تحول أم تكيف، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الملتقى العلمي الوطني حول: "مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات-دراسة حالة الجزائر"، المنعقد يومي 5-6 ماي 2009، بقسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة.

27 عبد السلام بارودي، هيئات مكافحة الفساد في الجزائر هل لديها صلاحيات؟، تاريخ التصفح (2018/11/10)، على الرابط التالي: *http://www.magrebvoices.com/a/Algeria-justice-corruption/40640.htmi*

28 محمد سيدمو، "الفساد يلطخ دوائر السلطة"، الخبر، العدد 142232، 18 أوت 2018، تاريخ التصفح (2018/11/10)، على الرابط التالي: *http://www.elkhabar.com/press/article/142232*

29 ميلاد مفتاح الحراثي، محمد عبد الغفور الشيوخ، ثورات الربيع العربي و تأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص 130.

30 زياني صالح، مرجع سابق، ص 58.

31 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (حسب آخر تعديل له نوفمبر 2008) (الجزائر: دار بلقيس، 2008)، ص 11.

32 خالد حامد، مرجع سابق، ص 202.

33 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 13.

34 خالد حامد، مرجع سابق، ص 197.